اسكانها معه اذا كان محرما لها والا ففي موضع لايليق بها اسكانها
ويلاحظها دفعا للعار النسب كما يمنعها انكاح غير الكفوء وتجبر على
ذلك والامرد مثلها فيما ذكر كما مرت الاشارة اليه ويصدق الولي
بيمينه في دعوى الريبة ولا يكلف بينة لان اسكانها في موضع
البراة اهون من الفضيحة لو قام بينة فان بانت غير رشيدة
ففيها التفصيل المار قال النووي في نوافص الوضوء خاتمة
الخنثى المشكل وكفالته بعد البلوغ لم ار فيه نقلا وينبغي ان
يكون كالبنت البكر حتى يجيء في جواز استقلاله وانفراده عن
الابوين اذا شاء وجهان اه وسيعلم التفصيل فيه مما مر

كتاب الجنايات

اي الجراح لشمله والقطع الادمي
والقتل ونحوهما كما سيأتي مما يوجب حدا او تعزيرا وهو حسن
وهو جمع جناية وجمعت وان كانت مصدر النوعها كما سيأتي به ضرباة
الى عمد وخطا وشبه عمد والاصل في ذلك قبل الاجماع قوله تعالى
يا ايها الذين امنوا كتب عليكم القصاص واخبار الصحيحين
اجتنبوا السبع الموبقات قيل وما هن يا رسول الله قال الشرك
بالله تعالى والسحر وقتل النفس التي حرم الله الا بالحق واكل
الربا واكل مال اليتيم والتولي يوم الزحف وقذف المحصنات
الغافلات وقتل الاد مي عمدا بغير حق من الكبائر بعد الكفر
فقد سيل رسول الله صلى الله عليه وسلم اي الذنب اعظم
عند الله قال ان تجعل لله ندا وهو خلقك قيل ثم اي قال ان
تقتل ولدك مخافة ان يطعم معك رواه الشيخان وتصح توبة
القاتل عمدا الآن الخ فرتصح توبته فهذا اولى ولا يتحتم عذابه
بل هو في خطر المشيئة ولا يخلد في النار ان عذب وان اصر
على ترك التوبة كسائر ذوي الكبائر غير الكفر واما قوله تعالى
ومن يقتل مومنا متعمدا فجزاؤه جهنم خالدا فيها فالمراد بالخلود
المكث

اي ثبات اي تقادة شوبري
المكث الطويل فان الدلايل تظاهرت على ان عصاة المسلمين
لايدوم عذابهم او مخصوص بالمستحل كما ذكره علامة وغيره
واذا اقتص منه الوارث او عفى على مال او مجانا سقط واجب
الشرع تقتضي سقوط المطالبة في الدار الاخرة كما افتى به
النووي وذكر مثله في شرح مسلم ومذهب اهل السنة ان
المقتول لا يموت الا باجله والقتل لا يقطع الاجل خلافا للمعتزلة
فانهم قالوا القتل يقطعه ثم شرع في تقسيم القتل بقوله

قوله القتل على ثلاثة اضرب عمد محض وخطا محض وعمد خطا
وجه الحصر في ذلك ان الجاني ان لم يقصد عين المجني عليه فهو
الخطا وان قصدها فان كان مما يقتل غالبا فهو العمد والا فشبه عمد
خلافا لما توهمه هذه الثلاثة من قوله فالعمد المحض اي الخالص هو
ان يعمد بكسر الميم اي يقصد الى ضربه اي الشخص المقصود
بالجناية مما يقتل غالبا كالجارح وشبهه وتحرم ويقصد بفعله
قتله بذلك عمدا من حيث كونه مزهقا للروح كما في الروضة
فخرج بقيد قصد الفعل ما لو زلقت رجله فوقع على غيره فمات
فهو خطا ويفيد الشخص المقصود ما لو رمى زيدا فاصاب عمرا
فهو خطا ويفيد الغالب النادر كما لو عزر ابنه في غير محل ولم
يقصد قتله فمات فانه يقتل به لان الظاهر ان التعزير لا يقتل
وان قصد القتل بما لا يقتل غالبا كما لو ضربه بسوط او عصا
خفيفة مرة او مرتين فمات فهو شبه عمد وان قصد بما يقتل
غالبا كما لو ضربه بحجر او عصا كبيرة او بالسوط مرارا فمات
فهو عمد وان لم يقصد القتل لان الظاهر ان ذلك يقتل
والعمد والخطا يوجبان القود والدية والكفارة في مال القاتل
لكن العمد يوجب القود عينا ان اختاره الولي والدية مغلظة
حالة وهي مائة من الابل اثلاثا ثلاثون حقة وثلاثون جذعة
وأربعون خلفة في بطونها اولادها والخطا يوجب الدية مخففة
مؤجلة على العاقلة وهي مائة من الابل اخماسا عشرون بنت
مخاض وعشرون بنت لبون وعشرون حقة وعشرون جذعة
وعشرون بنت لبون ذكور ويجوز ان يكون بدل بنت المخاض
ابن لبون ذكر والعمد الذي لا قود فيه كقتل الوالد ولده
والخطا يوجب الكفارة والعمد يوجبها ان عفي عن القود
وشبه العمد يوجب الدية مغلظة والكفارة والقتل الجايز
كقتل المرتد والحربي اذا لم يسلم او يعطي
الجزية والثاني قتل المعصوم بغير حق والثالث قتل القاري قريبه
او غيره بما لا يقتص منه به